

## قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٢

ربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٦٢١٩٣٠٠٠ جنية ( فقط وقدره اثنان وستون مليوناً ومائة وثلاثة وتسعون ألف جنية ) وذلك وفقاً لما يلي :

### أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٤٤٣٨٣٠٠٠ جنية ( فقط وقدره أربعة وأربعون مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألف جنية ) موزعة على البابين التاليين :

( أ ) جملة الباب الأول : الأجور بمبلغ ٧٢٣٦٠٠٠ جنية .

( ب ) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٧١٤٧٠٠٠ جنية ( منه مبلغ ٢٥٤٥١٠٠٠ جنية فائض يؤول للحكومة ) .

### ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ١٧٨١٠٠٠٠ جنية ( فقط وقدره سبعة عشرة مليوناً وثمانمائة وعشرة ألف جنية ) موزعة على البابين التاليين :

( أ ) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ١٤٠١٥٠٠٠ جنية .

( ب ) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٧١٥٠٠٠ جنية .

### ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٤٤٣٨٣.٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره أربعة وأربعون مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألف جنيه ) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

### رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ١٧٨١.٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره سبعة عشرة مليوناً وثمانمائة وعشرة ألف جنيه ) كلها بالباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة .

### ( المادة الثانية )

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع أحكام القانون المنشىء للهيئة .

### ( المادة الثالثة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - ( الاستخدامات الاستثمارية ) إلا في ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

### ( المادة الرابعة )

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

### ( المادة الخامسة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

### ( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٢ بصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١٢ هـ . ( الموافق ٤ يونيه سنة ١٩٩٢ م ) .

موزنة الطبيعة العامة للاستثمار  
للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢

ربط	مشروع	الإيرادات	ربط	مشروع	الاستخدامات
١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢		١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	
جيبه	جيبه		جيبه	جيبه	
٣٤٤١٠٠٠٠	٤٤٣٨٣٠٠٠	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ... ..	٢٨٢٠٠٠٠٠	٧٢٣٦٠٠٠٠	(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - الأجور ... .. باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ... .. منه مبلغ ٢٥٤٥١٠٠٠ جنيه فائض حكومة
٣٤٤١٠٠٠٠	٤٤٣٨٣٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية ...	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٤٠١٥٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية ...
٩٥٨٣٠٠٠٠	١٧٨١٠٠٠٠٠	(ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	٧٢٨٣٠٠٠٠	٣٧٩٥٠٠٠٠	(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية ...
٩٥٨٣٠٠٠٠	١٧٨١٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٩٥٨٣٠٠٠٠	١٧٨١٠٠٠٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية ... جملة الاستخدامات الرأسمالية ...
٤٣٩٩٣٠٠٠	٦٢١٩٣٠٠٠	إجمالي الإيرادات ...	٤٣٩٩٣٠٠٠	٦٢١٩٣٠٠٠	إجمالي الاستخدامات ...